

بين المواطنة المفرغة من المحتوى وسياسة الأصلائية: دلالات واستحقاقات أحداث أكتوبر 2000

أمل جمال*

العشرية هي فترة زمنية قصيرة نسبياً لعمق الذاكرة التاريخية البشرية، ومع ذلك فعشر سنوات هي فسحة زمن معقولة لتقييم مسارات تاريخية، وإسقاطاتها على الواقع السياسي والاجتماعي في الأمد القصير، دون الوقوع في فخ النزوع إلى الرومنسية. وإذا التفطنا بدقة نحو حيثيات وأحداث عينية، فإن فترة كهذه توفر إمكانية تأمل واقعية، وإن كانت في الأمر مخاطرة تتبع من فجاجة مسارات تاريخية واسعة الرقعة. تضع هذه المقالة نصب عينها إجراء مراجعة مجددة لأحداث أكتوبر عام 2000 التي تجسدت في خروج آلاف العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل إلى الشوارع في مظاهرات عفوية، والرد القاسي من قبل قوات الأمن الإسرائيلية والذي أدى إلى مصرع 13 متظاهراً.

في أكتوبر عام 2000، "هاجت البلاد وماجت" -على حدّ تعبير لجنة أور التي قامت بفحص ومراجعة مسيات مظاهرات أكتوبر 2000 في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وحيثيات مقتل مواطنين عرب من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية. هذه المقولة، وحقيقة إقامة لجنة تحقيق رسمية، ولدنا إحساساً (تبيّن خطأه في نهاية المطاف) بأنّ الدولة تنظر إلى هذه الأحداث بإحساس بالخطورة، وتأسف على مقتل مواطينها بيد شرطيينها. وعلى العكس من ذلك، بيّنت شهادات الشرطيين الذي خضعوا لتحقيق اللجنة مدى تفاهة وابتذال الشرّ، والعمى الشديد للذين دفعا إلى استخدام الشرطة العنف بدون تمييز، وتعريض للخطر حياة آلاف المواطنين العرب الفلسطينيين (وحياة مئات آلاف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بطبيعة الحال). خلف العنف البوليسي ندوباً عميقة، وصدمة نفسية قاسية في قلوب ومدارك الكثير من المواطنين العرب، وبخاصة على ضوء الاستخدام العشوائي للذخيرة الحية، وعلى ضوء غياب التعامل الإنسانية الذي تبدى من الطريقة التي تعاملت فيها المؤسسات السياسية والقضائية مع مقتل عدد كبير من الشبان الفلسطينيين، من المواطنين وغير المواطنين.

أمّطت أحداث أكتوبر اللثام عن سمات المنظومة الحاكمة في إسرائيل، التي تظهر بكامل عريها في حالات الطوارئ، عندما لا تتجلى القوة على نحو أداتي، بل في مجال الغايات على وجه الخصوص. يُعرض عنف الشرطة وممارستها المفرطة للقوة كوسائل تبتغي تحقيق غاية قانونية (نحو: المحافظة على النظام العام)، وعليه فإنّ هذه الممارسة للبطش مسوّغة من وجهة نظر منظومة السيطرة. على الرغم من ذلك، من الواضح أنّ هذه الممارسات ليست سوى غطاء للعنف المبتذل الذي يبتغي تأكيد

سيادة الدولة وضمنان قدرتها الردعية تجاه من يُعامل معه كمُهَدّد لنظام الدولة "الطبيعي". يتبيّن كلّ هذا من خلال غياب فرض القيود على استخدام العنف بغية فتح مَحَمَفَرَقَات الطرق مهما كلف الثمن، ويتبيّن كذلك من حقيقة عدم محاكمة الشرطيّين المتورّطين في الإخلال بالعلاقة الهرميّة التي بين استخدام القوّة وهدف استخدامها، ومن إغلاق مستشار الحكومة القضائيّ لملفات التحقيق المتعلّقة بشأنهم. وإذا افترضنا أنّ حماية القانون هي غاية استخدام القوّة، فعندذاك، بغية حماية القانون ما من مفرّ سوى تقديم رجال الشرطة المشبوهين باستخدام مفرط للقوّة وقتل عدد من المواطنين، للمحاكمة. يُستدلّ إذاً، من عدم تقديم رجال الشرطة للمحاكمة، أنّ غاية استخدام القوة لم تكن حماية القانون، بل ثمة ما هو أبعد من ذلك بكثير، يتّضح من خلال سياسة "التطويق" التي انتهجتها حكومة إسرائيل تجاه المجتمع العربيّ- الفلسطينيّ في العقد الأخير. سأحاول-حيال هذا الاستنتاج- استشفاف التيارات العميقة التي تولدت على ضوء هذه الأحداث، والتي يمكن من وجهة نظر آنيّة الادّعاء أنّها ولدتها في ذات الوقت. عند مراجعة أحداث أكتوبر، من الحريّ بنا ألاّ نميّر بين قتل مواطني الدولة وقتل فلسطينيّين من غير المواطنين. هذا التمييز لا يسري من المنظور الأخلاقيّ، ولا من منظور القانون الدوليّ الإنسانيّ، لذا ينبغي منع سرّياته. العنف الذي مرسّ تجاه فلسطينيّين مواطنين وغير مواطنين ينبع من مفهوم القوّة ذاته، ذلك الذي يبتغي تسويغ النظام القائم وحضور العنف لمنع تصدّع السيادة والردع الذي يرتكز على تجزئة الشعب الفلسطينيّ. التمييز القائم في الخطاب الإسرائيليّ بين المواطنين الفلسطينيّين والفلسطينيّين من غير المواطنين يرتكز على منطق القوّة الكامن في قاعدة هذا الخطاب، لكنّه خالٍ من المضمون على مستوى الجوهر.

على المستوى التحليليّ، يمكن تقسيم معالجة مسببات أحداث أكتوبر إلى معسكرين نظريّين اثنين. المعسكر الأوّل تقوم ادّعاءاته على نظرة أدائيّة-وظائفية. وتعتمد هذه النظرة على ادّعاءين اثنين، وبحسب أولهما اندلعت أحداث أكتوبر بسبب خيبة الأمل التي تراكت في قلوب المواطنين العرب على ضوء التغييرات في سياسة حكومة إسرائيل في كلّ ما يتعلّق بتوزيع الموارد، وعلى ضوء العودة عن الوعود والسياسات العامّة التي وضعتها حكومة رابين في الفترة الواقعة بين العامين 1993-1995. يرتكز هذا الادّعاء على "مفهوم الجبل البركانيّ" الذي يعبّر السلوك الجماهيريّ غير المنظم نتاجاً لتراكم خيبات الأمل التي تؤدّي إلى فورة غضب مؤقتة تمنح الضغوط المتراكمة متنقّساً، من خلال الإخلال بالنظام العامّ لفترة زمنيّة محدّدة، إلى حين خمود ألسنة اللهب تدريجيّاً، ومن خلال ترقّب أن تغيّر الأحداث الخطوط العامّة للسياسات التي أدت إلى اندلاع فورة الغضب. يضاف هذا المفهوم إلى أبحاث اجتماعيّة تاريخيّة تتعامل مع هذه الظاهرة كسيمة فلسطينيّة واسعة النطاق، بدأت في انتفاضة البراق في العام 1929، وانتهت حتّى الآن بالانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، وأحداث أكتوبر عام 2000 بينها.

وبحسب الادّعاء الثاني-ويصنّف هو كذلك ضمن هذا المعسكر التحليليّ- يرمز اندلاع أحداث أكتوبر عام 2000 إلى الاحتجاج على سياسة القمع والقتل التي تبنتها حكومة إيهود براك، على ضوء انهيار محادثات "السلام" في كامب ديفيد صيف عام 2000، واندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية شهر أيلول. تُفسّر الهبة الجماهيرية العارمة-وفق هذا الادّعاء- كردّ فعل عفويّ متماثل مع النضال الفلسطينيّ من أجل الاستقلال. هذه الهبة دفعت-بحسب هذا الادّعاء- إلى ردّ فعل بوليسيّ قاس، وبالتالي إلى

عدم عودة التهدئة إلا بعد عدة أيام. يمسك هذا الادعاء بخيوط ادعاء الجبل البركاني الانفعالي، لكنه يضيف مدمًا مهمًا يتعلّق بمسارات التضامن السياسي المتصاعدة في صفوف السكان العرب الفلسطينيين مع النضال السياسي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

على الرغم من سريان هذه الادعاءات على المستوى التجريبي التاريخي، فإن مدلولها يقتضي أنّ المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يمارس عملية ردّ فعل على أحداث تُفرض عليه من الخارج، ولا يشكل وكيلاً اجتماعياً تاريخياً يحرك مسارات ذاتية تطمح -على هذا النحو أو ذاك- إلى تحقيق أهداف سياسية محدّدة. ما أدعيه هنا هو أنّ مفهوم ردّ الفعل هذا يواصل ترسيخ أنموذج (موديل) "الأقلية المحاصرة"، أو أنموذج "الهامشية المزوجة"، وحتى لو أشارت هذه الموديلات إلى سمات صحيحة في واقع المجتمع العربي الفلسطيني السياسي، فهي تحوّل إلى مجتمع غير فعّال، يفتقر إلى أي نوع من الوكالة الذاتية. هذا التوصيف لا يتساوق مع تطوّرات الوعي والسلوك السياسي لهذه الفئة السكانية في العقود الأخيرة.

يرتكز المعسكر التحليلي الثاني إلى فرضيات أساسية واقعية في نظرية "البراكسيس"، تضي (تلك الفرضيات) على أحداث أكتوبر بدءاً اجتماعياً سياسياً أكثر عمقا، وتعزو مزيداً من العقلانية للجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل، وتحوّله إلى وكيل سياسي مستقلّ يطمح إلى التأثير على الواقع السياسي الذي داخله. يمكن العثور في هذا المعسكر أيضاً على ادعاءين مركزيين يتأسس أولهما على مفهوم أمني واقعي لنظرية الردع. بحسب هذا المفهوم، يشير اندلاع أحداث أكتوبر إلى نزعة أكثر عمقا في الوعي السياسي القومي، تتجاوز الفجوات القائمة بين أوضاع الفلسطينيين مواطني إسرائيل السياسية وتلك التي يعيشها فلسطينيو الأراضي المحتلة. وجدت هذه النزعة متسعاً لها على ضوء الدور الفعّال الذي تبناه جزء من القادة والتيارات السياسية في صفوف هذا الجمهور. يلقى هذا المفهوم رواجاً كبيراً في صفوف شخصيات أمنية وأكاديمية إسرائيلية تتبني مفهوماً أمنياً محافظاً، ينبغي بحسبه اجتناب هذه التطوّرات العميقة بوسائل ردع يُفهم منها أنّ قوّات الأمن الإسرائيلية مستعدة لإغلاق الفجوة بواسطة وسائل الهيمنة التي تُطبّق في صفوف الفئتين السكائيتين الفلسطينيين، وقمعهما سياسياً. وبحسب هذا المفهوم، أدّى قتل مواطنين عرب فلسطينيين إلى تهدئة الوضع في صفوف الجمهور العربي الذي فهم "الرسالة"، وعاد إلى رسم خطوط الفصل السياسي بينه وبين فلسطينيي المناطق المحتلة.

يرتكز الادعاء الثاني لهذا المعسكر على حقيقة أنّ الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل يشكل وكيلاً سياسياً يعمل في ظروف صعبة ومقيدة، لكنه يحسن استخدام هذه الظروف بغية دفع قضاياها فُدمًا، وصياغة المفاهيم التي يؤمن بها. بحسب هذا المفهوم، وعلى الرغم من أنّ الحديث لا يدور عن مجموعة سكانية متجانسة، فإنّ هذا الجمهور وقياداته يحملان طموحات ذاتية، وإرادة سياسية، تتجسّد في قيادة جماعية إرادية، حتّى في تلك الحالات التي لا يجري فيها التخطيط لهذه السلوكيات وتنظيمها مسبقاً. من هنا، فقد اندلعت أحداث أكتوبر على ضوء سيرورات عميقة واسعة النطاق في الوعي السياسي لدى الجمهور العربي الفلسطيني، لا ترتبط بالكينونة الاجتماعية السياسية المباشرة، وبواقع الإقصاء والتغريب والسلب فحسب، بل كذلك بالوعي السياسي الذي ينبع من صدمة النكبة، ومن فقدان البيت الفردي والقومي. تغذّي حكومة إسرائيل هذه الصدمة،

وهذا الفقدان، على نحو يومي، من خلال سياستها التي ترسخ هيمنة اليهودي على حساب أسس الوجود العربي الفلسطيني. يرتبط اندلاع الأحداث والمظاهرات الاحتجاجية بحسب هذا المفهوم- بجوهر الإدراك (ضمن ظروف تاريخية عينية) للعلاقة العميقة بين صدمة النكبة، وغياب الاعتراف بهذه الصدمة (كجزء من واقع الصراع العام)، وبين مسارات نزع الشرعية عن الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل. يجري من خلال هذه المسارات سدّ الأفق السياسي المستقبلي لهذا الجمهور، وإعادته إلى موقع هامشي، في واقع تُخلق فيه إسرائيل بنجاح- صورةً من الفصل بين كيان فلسطيني "مستقل" على شاكلة السلطة الفلسطينية، وحدودها الجغرافية السياسية.

يخلق هذا التفسير المعمق تلازمًا تاريخيًا بين أحاسيس فقدان المقترنة بالنكبة والرغبة الإسرائيلية في فرض حلّ سياسي يتعارض مع المصالح الأساسية للفلسطينيين، بمن فيهم الفلسطينيين في إسرائيل. علاوة على ذلك، يوقر هذا التفسير إجابة لصورة أحداث أكتوبر المركبة دون الوقوع في فخّ التأمّر، وفهمًا أفضل لاستحقاقات أحداث أكتوبر 2000، حتى لو استحال التطرق إليها كلها في هذه المقالة القصيرة. سأسلط الضوء، إذًا، على اثنتين من الاستحقاقات الأساسية العميقة مترابطين في ما بينها بعلاقة جدلية.

الاستحقاق الأول يتمثل في التهمّ المتدرّج لمشهد "المواطنة المتساوية" كإطار سياسي دستوري، يوقر حلًا وسطًا بين الطموحات القومية السياسية العميقة للإسرائيليين اليهود، والطموحات المماثلة التي يحملها العرب الفلسطينيون في إطار دولة إسرائيل، كما جرى تعريفها دستوريًا كدولة يهودية وديمقراطية. بدأت أحداث أكتوبر تشكل -من المنظور اليهودي الرسمي والعام- إثباتًا إضافيًا لـ "الخطر" الكامن في وجود أكثر من مليون عربي فلسطيني كجزء من دولة إسرائيل. ويدّعي كثيرون أنّ هذه الأحداث تعيد إلى الواجهة المخاطر التي كانت كامنة في برنامج التقسيم من العام 1947 الذي دعم وجود مجموعة سكانية كبيرة من الفلسطينيين داخل حدود الدولة اليهودية. هذا الاقتراح رفضه قادة الحركة الصهيونية (ودولة إسرائيل لاحقًا)، وحالوا دون تطبيقه من خلال سياسة التهجير المباشر وغير المباشر للفلسطينيين من المناطق المُعدّة لإقامة الدولة اليهودية، ولاحقًا للدولة العربية، في إطار قرار التقسيم.

بدأ في التبلور، ضمن إطار هذا الفكر الإسرائيلي، تمييزٌ تحليلي وسياساتي بين المخاطر التي تتربص بدولة إسرائيل، وتلك التي تتربص بالدولة اليهودية. وبينما يجري التعامل مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والعالم العربي بعامّة، وإيران بخاصّة، كمصدر تهديد على الدولة الإسرائيلية ككلّ، فقد بدأ التعامل مع المواطنين العرب الفلسطينيين كمصدر تهديد للدولة اليهودية لمجرد تواجدهم على أراضيهم كأبناء الوطن الأصليين. على خلفية هذا المفهوم تتعرّز الأصوات، وتتأصل السياسات، التي تطالب بإضعاف مكانة المواطنين العرب الفلسطينيين، وتطالب بأن تُفرض عليهم مميّزات الرعايا على حساب الحقوق المدنية التي نجحوا في تجميعها. تتجسّد هذه المطالب في السنوات الأخيرة من خلال تزايد المشاريع السياسية والأمنية التي تبتغي الأساسية من بينها إفراغ المواطنة من أيّ مضمون جوهري، وفرض إطار سيطرة جغرافي يُعمق الفصل الاجتماعي والطائفي والسياسي للجمهور العربي الفلسطيني. في البعد الجغرافي، يجري الحديث عن تعميق تقطيع أوصال مواقع سكنى المواطنين

العرب، وخلق غيتوات فعلية من خلال بناء جدران فعلية، وسياسية، وثقافية، ورمزية، حول الوجود العربي- الفلسطيني في الدولة. وعلى مستوى الزمن، يجري الحديث عن إفراغ التاريخ الفلسطيني من مدلولات حقيقية، وإرجاء تدفق الزمن الفلسطيني من خلال وضع الحواجز، والمعوقات التي تعرقل التخطيط البشري الروتيني للزمن. ما يعنيه هذا الأمر هو خلق مستويات حياة منفصلة لليهود وللعرب الفلسطينيين، تمكّن اليهود من ممارسة حياة اعتيادية على مستويات الزمان والمكان، وتخلق في المقابل نزعة تقطيع أوصال، وتغريب متواصل للعرب الفلسطينيين.

يحظى خطاب تبادل السكان والمناطق بتأييد أعداد متزايدة من الإسرائيليين اليهود، ويجسد غياب الاعتراف بشرعية الوجود العربي الفلسطيني، ويضفي المشروعية على طموحات سياسية عنصرية عميقة في صفوف السكان الإسرائيليين اليهود، كما بدأت الأمور تتضح في استطلاعات الرأي المتكررة، وفي النزعات التشريعية العنصرية في الكنيست. إفراغ المواطن من مضمونها ما هو إلا منهج حاذق للإبادة السياسية والثقافية، ولتدعيم أنماط سيطرة مبتكرة تحت مسميات الأمن والمناعة القومية. هذا المسار يميّط اللثام عن خواء مسارات اللبركة التي نُسبت لثقافة المحكمة العليا الإسرائيلية القضائية. وقد جرى خلط مغلوطن لهذه المسارات مع اتجاهات اللبركة الاقتصادية التي وضعت إسرائيل في موقع متقدّم في منحى العولمة النيولبرالية، وبالتالي منحها اعترافاً دولياً من خلال قبولها في منظمة الدول المتطورة (OECD) في العام 2010. أحد الأدلة الواضحة لهزال الجهاز القضائي يتجسد في استرخاض حياة العرب الفلسطينيين من قبل المجتمع والمؤسسة اليهودية الإسرائيلية، وغياب مشاعر العدالة الأساسية داخل المؤسسة القضائية والمؤسسة الأمنية الإسرائيليتين. لا ينعكس غياب مشاعر العدالة في إغلاق ملقات التحقيق ضدّ جميع المتورّطين بقتل مواطنين فحسب، بل كذلك في التسويغات التي مُنحت لذلك من قبل المؤسسة القضائية الإسرائيلية.

كشفت قتل المواطنين كذلك عن خواء الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي يميّز بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، (حيث السيطرة عليهم لا تتصوي تحت قانون المواطنة، وعليه فهي "غير دائمة")، وبين الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل الذين يشكلون "جزءاً لا يتجزأ" من النظام السياسي الإسرائيلي. وقع هذا الإدراك على كثيرين في صفوف الجمهور العربي الفلسطيني كالمصاعقة، وبخاصة على أولئك الذين تعاملوا مع المواطنة كمشروع سياسي منفتح على مصراعيه، قابل للبناء التدريجي، على الرغم من العثرات والعوائق الكثيرة التي تضعها أمامه قوى سياسية رسمية وأخرى غير رسمية. نبّئت على هذه الخلفية بعض المشاريع التي تبتغي تسليط الضوء على الوضعية الجديدة وتعريفها من جديد. انعكس هذا النمو في وثائق التصور المستقبلي التي -على الرغم من الفروق بينها- تدلّ على تصميم القيادات السياسية والمدنية العربية الفلسطينية على أداء دور الوكيل السياسي الذي يشكل جزءاً من نظام سياسي تشارك من خلاله في تعريف ظروف ومميّزات حياتها، وفي خلق تغييرات واشتراطات في تصوّرها المدني الذاتي في إطار دولة إسرائيل.

على هذه الخلفية، ثمة استحقاق مهمّ آخر لأحداث أكتوبر 2000، يتجسد في تسريع سيرورات الوعي السياسي في صفوف المجتمع العربي الفلسطيني، والمنعكسة في تعميق أهمية الأصلائية كمركب هوياتي وسياسي في كينونة هذا المجتمع. ثمة

نزعة للتواصل مع الماضي الفلسطيني السابق للنكبة، وبخاصة على ضوء حقيقة أنّ النكبة ما زالت قائمة في وعي جيل النكبة، وفي الصيرورة السياسيّة للمواطن العربيّ الفلسطينيّ العاديّ. ينعكس هذا الأمر جلياً في تعاضم المشاركة في يوم النكبة، وفي زيارة القرى الفلسطينيّة المدمّرة.

عزّزت أحداثُ أكتوبر، وردُّ فعل الدولة عليها، ثقة الجمهور العربيّ بنفسه كجمهور أصلاّنيّ ذي قوّة سياسيّة، من ناحية، لكنّها كشفت النقاب، من ناحية أخرى، عن هشاشة الهويّة الإسرائيليّة كإطار سياسيّ أداتيّ يُمكن من خلاله المطالبة بحقوق مدنيّة أساسيّة. تكتشفت الأصلاّنيّة كسمة وجوديّة، ما انفكت تغذيّ طموحات وأهداف الجمهور العربيّ الفلسطينيّ السياسيّة على نحو غريزيّ. تبيّن أنّ الأصلاّنيّة تشكّل مصدراً للقوّة، وبخاصة في سياق لغة حقوق الإنسان والمواطن التي تحظى بازدهار دوليّ، وتوظف كركيزة في مواجهة واقع التهديد المتواصل على الهويّة السياسيّة والثقافيّة لهذا الجمهور.

برهنت دولة إسرائيل أنّها لا تتجاهل حقيقة أصلاّنيّة المواطنين العرب عند رسمها لسياساتها، فهي تميّز ضدّهم لا لكونهم مواطنين أفراداً غير يهود، بل بسبب هويّتهم الفلسطينيّة الأصلاّنيّة، والتي تشكّل عاملاً ثابتاً في الاستئناف على محاولات الدولة تطبيع ادّعاءاتها الإيديولوجيّة والتاريخيّة، وفي الاحتجاج على كونها تأسست على أنقاض شعب آخر. إصرار دولة إسرائيل على تحقيق المشروع الإثنوي- قوميّ اليهوديّ الحصريّ (والمتمجّد في الصهيونيّة التوسعيّة) يدفع المواطنين العرب للتلويح أكثر فأكثر بأصلاّنيّتهم بغية الكشف عن مظالم الصهيونيّة من ناحية، وبغية خلق ردّ فعل معاكس للإثنية القوميّة الحصريّة اليهوديّة، من الناحية الأخرى. يُظهر هذا التوجّه استحالة خلق المساواة بين العرب الفلسطينيّين واليهود في إطار المواطنة الإسرائيليّة الحاليّة، وعليه تثار القيادة المثقفة والسياسيّة والمدنيّة على مأسسة الأصلاّنيّة كسابقة على المواطنة وكصدر للحقوق، بالاعتماد على معايير دوليّة، كما ينعكس الأمر في وثائق التصور المستقبلية.

في مجمل الأمر يمكن القول إنّ أحداث أكتوبر 2000 قد عرّت أعصاب منظومة السيطرة الإسرائيليّة ومنطق استخدام القوّة، والعنف الكامن في هذه المنظومة. تبيّن أنّ القوّة العنيفة التي مورست ضدّ الفلسطينيّين من المواطنين وغير المواطنين لم تُستخدم كوسيلة لصيانة غاية مسوّغة أو كوسيلة لحماية القانون فحسب، بل كذلك كغاية لذاتها، غاية تعبّر عن نزعة استخدام القوّة والعنف اللذين يرسمان قانوناً اعتباطياً، ينبع من حدوده الإثنوي- قوميّة الحصريّة، في واقع ديمغرافيّ متعدّد القوميات. أرغمت أحداث أكتوبر 2000 الأغليّة اليهوديّة على الشروع في التفكير في ضرورة الحسم بين أمرين: إصرارها على التمسك بالمشروع الإثنوي-قوميّ الحصريّ؛ وخيار مشروع مدنيّ يؤسّس لمساواة دستوريّة بين جميع مركّبات المجتمع في إسرائيل. يُستشفّ من التطوّرات في السنوات الأخيرة أنّ الحسم واضح لصالح الخيار الأوّل. مع ذلك، كشفت أحداث أكتوبر عن تمسك المواطنين العرب الفلسطينيّين بأصلاّنيّتهم، وعن ضرورة أن يجد هذا العامل حيّزاً في كلّ تعامل مع الصراع، بصرف النظر عن الإطار السياسيّ أو الموديل الإداريّ اللذين يقع عليهما الاختيار كحلّ لهذا الصراع. يبدي المجتمع العربيّ الفلسطينيّ عدم

استعداد لتقبّل معادلة تُشكل جزءاً من المشكلة، لكنّها ليست جزءاً من الحلّ، ولذا فهو يعمل على تطوير موديلات سياسيّة تكاملية وديمقراطية تكفل المساواة الفرديّة والجماعيّة بين جميع السكّان الذين يعيشون بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

* أمل جمال – محرر العدد، محاضر في جامعة تل-أبيب ومدير عام مركز "اعلام"